ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

**Dr.Majid Kamash Diwan**

**Imam Al-Kadhim (AS) College of Islamic Sciences**

**Email:** majed.kamash@iku.edu.iq

***Keywords:***

**Ibn al-Junayd al-Iskafi, jurisprudential approach, Imami jurisprudence**

CC BY

**A r t i c l e i n f o**

***Article history:***

Received 4. May 2026

Accepted 7. Jun.2026

Published 25. Aug.2026

# The fundamentalist approach of Muhammad ibn Ahmad ibn al-Junayd al-Iskafi

A B S T R A C T

This research examines the Usuli approach of Muhammad ibn Ahmad ibn al-Junayd al-Iskafi, one of the most prominent Imami jurists of the fourth century AH. He is considered a pioneer of the deductive approach in Imami jurisprudence and one of the scholars who paved the way for the emergence of the Baghdad school of jurisprudence. The research aims to reveal the features of his Usuli methodology in deduction, clarify the nature of the evidence he relied upon in deriving legal rulings, and assess the extent of this methodology's influence on the development of Usuli and jurisprudential thought among the Imami school.

The research employs a comparative analytical approach, tracing his Usuli opinions as they appear in the books of jurisprudence and biographical dictionaries that transmitted his views, given the loss of most of his original works. These opinions are then analyzed and compared with the methodologies of later Imami jurists. The study focuses on a number of Usuli issues that formed the core of his ijtihad (independent reasoning) methodology.

The research concluded that Ibn al-Junayd al-Iskafi represented a significant stage in the development of Imami jurisprudence, as his methodology combined reliance on narrative texts with the application of rigorous rational analysis, thus contributing to the expansion of the scope of legal reasoning. The study also demonstrated that his approach had a clear impact on the development of the Baghdad school of jurisprudence.

© 2026 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

**DOI:** https://doi.org/10.31185/eduj.Vol64.Iss2.5207

# المنحى الأصولي عند محمد بن أحمد بن الجنيد الإسكافي

**م.د. ماجد كماش ديوان**
**كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية**

**الملخص:**

يتناول هذا البحث دراسة المنحى الأصولي عند محمد بن أحمد بن الجنيد الإسكافي، أحد أبرز فقهاء الإمامية في القرن الرابع الهجري، والذي عُدّ من رواد الاتجاه الاستدلالي في الفقه الإمامي، ومن الشخصيات العلمية التي أسهمت في تمهيد الطريق لنشوء المدرسة الفقهية البغدادية. ويهدف البحث إلى الكشف عن معالم منهجه الأصولي في الاستنباط، وبيان طبيعة الأدلة التي اعتمد عليها في استنتاج الأحكام الشرعية، ومدى تأثير هذا المنهج في تطور الفكر الأصولي والفقهي عند الإمامية.

وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي المقارن، من خلال تتبع آرائه الأصولية كما وردت في كتب الفقه والرجال التي نقلت عنه، نظراً لفقدان معظم مصنفاته الأصلية، ثم تحليل هذه الآراء ومقارنتها بمناهج فقهاء الإمامية اللاحقين. وقد ركّزت الدراسة على جملة من القضايا الأصولية التي شكّلت محور منهجه الاجتهادي.

وقد توصّل البحث إلى أن ابن الجنيد الإسكافي مثّل مرحلة مهمة في تطور الفكر الأصولي الإمامي، إذ جمع في منهجه بين الاعتماد على النصوص الروائية والاستفادة من التحليل العقلي المنضبط، الأمر الذي أسهم في توسيع دائرة الاجتهاد الفقهي. كما بيّنت الدراسة أن منهجه كان له أثر واضح في تطور المدرسة الفقهية البغدادية.

**الكلمات المفتاحية:** ابن الجنيد الإسكافي، المنحى الأصولي، الفقه الإمامي.

## المقدمة :

شهد الفقه الإمامي في القرنين الثالث والرابع الهجريين تحوّلاً منهجياً تمثّل في الانتقال من الاقتصار على نقل الروايات إلى اعتماد الاستدلال والتحليل في استنباط الأحكام، مما مهّد لظهور المدرسة البغدادية بوصفها إطاراً لتبلور الاتجاه الاجتهادي.

وفي هذا السياق، يُعدّ محمد بن أحمد بن الجنيد الإسكافي من أبرز الأعلام الذين أسهموا في ترسيخ الفقه التفريعي وتوسيع دائرة الاستدلال، من خلال توظيف عناصر التحليل والمقارنة في معالجة المسائل الفقهية. وقد ارتبط مشروعه العلمي بجملة من الإشكالات، ولا سيما ما يتصل بموقفه من القياس، مما أفرز مواقف متباينة في تقييمه داخل الوسط الإمامي.

يهدف هذا البحث إلى دراسة معالم المشروع الفقهي والأصولي عند ابن الجنيد، من خلال بيان مكانته العلمية ودوره في تأسيس الفقه التفريعي، ثم تحليل منحاه الأصولي وموقفه من القياس، مع عرض مواقف علماء الإمامية وتقويمها. وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي والتحليلي المقارن، بما يتيح فهماً أدقّ لهذه التجربة ضمن سياقها التاريخي والمعرفي.

وبذلك يسعى البحث إلى تقديم قراءة علمية متوازنة تسهم في إعادة تقويم موقع محمد بن أحمد بن الجنيد الإسكافي في تطوّر الفقه الإمامي.

**المبحث الأول: المكانة والدور العلمي لابن الجنيد الإسكافي**

**المطلب الاول : مكانة فقه ابن الجُنيد العلمية عند الأعلام والفقهاء**

ابن الجُنَيد الإسكافي: هو محمد بن أحمد بن الجنيد الإسكافي، المكنّى بأبي علي الكاتب، ويُنسب إلى الإسكاف وهي إحدى مناطق العراق. ويُعدّ من أعلام القرن الرابع الهجري ومن كبار علماء الإمامية وفضلائهم في طبقة المتقدمين. تميّز بتعدّد مواهبه العلمية وعمق تفكيره، فكان متكلّماً وفقيهاً ومحدّثاً وأديباً، كما عُرف بسعة اطلاعه وغزارة علمه.، كما كان أحد مشايخ الشيخ المفيد. ويُشار إليه وإلى ابن أبي عقيل العماني بلقب "القديمَين"، لما لهما من أثر بارز في وضع أسس الاجتهاد الإمامي في طوره المبكر.

وفي سياق هذا التطور برز عدد من العلماء الذين أسهموا في ترسيخ هذا الاتجاه، ومن أبرزهم الحسن بن أبي عقيل العماني ومحمد بن أحمد بن الجنيد الإسكافي، إذ عُدّا من رواد الفقه التفريعي الإمامي ومن أوائل من اعتمدوا المباني الأصولية ذات الطابع العقلي في استنباط الأحكام الشرعية. وقد كان لآرائهما واجتهاداتهما أثر واضح في وضع الأسس الأولى للاجتهاد الفقهي الإمامي(مجلة كلية التربية، ٢٠١٨، عدد٢٢٩/٣٢).

وقد ألّف في ميادين علمية متعددة، منها الفقه والكلام وأصول الفقه والأدب وفنون الكتابة وغيرها، حتى بلغت مؤلفاته . باستثناء أجوبته على المسائل . ما يقارب خمسين مصنّفاً. ومع ذلك فإن أغلب هذه المؤلفات لم تصل إلى أيدي العلماء المتأخرين، ويبدو أن الكتاب الوحيد الذي بقي متداولاً بينهم هو كتاب المختصر الأحمدي في الفقه المحمدي.

ويُعدّ هذا الكتاب مختصراً لكتابه الفقهي الكبير تهذيب الشيعة لأحكام الشريعة، الذي كان من المصنفات الموسّعة في الفقه الإمامي، إذ قيل إنه تجاوز عشرين مجلداً، واشتمل على نحو مائة وثلاثين كتاباً، تناولت مختلف أبواب الفقه ومسائله. ومن خلال هذا المختصر انتشرت آراء ابن الجنيد الفقهية ومذاهبه بين العلماء، بعد أن فُقدت معظم مصنفاته الأصلية.

وقد تباينت آراء الأعلام والفقهاء في تقييم القيمة العلمية لفقه ابن الجُنَيد، غير أنّ أول من أعاد له الاعتبار العلمي وأثنى على اجتهاده ببالغ التعظيم هو ابن إدريس الحلي (توفي ٥٩٨هـ) في كتابه السرائر، حيث وصفه بأنه من كبار فقهاء الأصحاب وأجلّهم، معتبراً فقهه ذا عمق ودقة فائقة( ابن إدريس،١٤١٠ :٤٣٠/١).

وسار على خطاه عدد من الأعلام مثل المحقق الحلي في المعتبر، وتلميذه الأبي، والعلامة الحلي وولده فخر الدين، وكذلك ابن فهد الحلي، والسيد ابن طاووس في كتابه الإقبال. وبهذا، كانت مدرسة الحلة أول مؤسسة علمية شيعية تعيد قراءة تراث ابن الجُنَيد الفقهي وتمنحه مكانته اللائقة ضمن الفقه الإمامي.

ومع تطور الزمن، بدأ النقد السلبي الموجه إليه يخبو تدريجياً، وازداد الاهتمام بفقهه لما يتّسم به من جودة اختيار، وصدق استنباط، وحسن اعتبار. فقد عدّه المحقق الحلي من بين الفضلاء المعروفين بفهم الأخبار، وجودة الاستدلال، وكان يعتمد عليه في النقل(المحقق الحلي،١٣٦٤ش:٥/١ ) .

أما العلامة الحلي، فقد مدحه في أكثر من موضع، وذكر في خلاصة الأقوال: "شيخ الإمامية، وجه في أصحابنا، ثقة، جليل القدر، صنّف فأكثر، جيد التصنيف حسنُه" (الحلي، ١٤١٧، :٢٤٥) .

كما قال في موضع آخر عن كتابه الأحمدي: "كتاب جيد يدلّ على فضل هذا الرجل وكماله، وبلوغه الغاية القصوى في الفقه وجودة نظره" (الحلي ،١٤١٧:٩٤) .

وقد أثنى عليه أيضاً النجاشي، قائلاً: "وجه في أصحابنا، ثقة، جليل القدر، صنّف فأكثر" (النجاشي، ١٤٠٧، :٣٨٥/١).

وقال الشهيد الثاني عن ابن الجُنَيد: "المحقق المدقق، عزيز المثل في المتقدمين بالتحقيق والتدقيق، يُعرف ذلك من اطلع على كلامه"(الشهيد الثاني، ١٤١٦، :٢٦٥/٢) . كما قبل مراسيله لجلالته ووثاقته، كما أشار الشهيد الأول في ذكرى الشيعة (الصدر، ١٤١٩ :٢٥٣).

أما السيد بحر العلوم فقد أفاض في وصفه، فقال: "من أعيان الطائفة، وأعاظم الفرقة، وأفاضل قدماء الإمامية، وأكثرهم علماً وفقهاً وأدباً وتصنيفاً، وأحسنهم تحريراً، وأدقّهم نظراً، متكلم فقيه، محدث، أديب، واسع العلم، صنّف في الفقه والكلام والأصول والأدب والكتابة وغيرها"(بحر العلوم ،١٣٦٣ش:٢٠٥/٣) .

**المطلب الثاني**

**دور ابن الجنيد الإسكافي في تأسيس الفقه التفريعي**

لا يمكن لأي باحث معني بتاريخ الفقه الإمامي ومراحل تطوره أن يتجاوز الدور المفصلي الذي اضطلع به الفقيه محمد بن أحمد بن الجنيد الإسكافي (ت. ٣٨١هـ)، والذي يُعدّ ثاني شخصية علمية –بعد الفقيه الحسن بن علي بن أبي عقيل العماني– حاولت كسر الجمود المنهجي السائد ضمن الدوائر الفقهية الشيعية، التي التزمت طيلة ثلاثة قرون تقريبًا بمنهج الفقه المأثور، القائم على الاقتصار على النصوص المروية عن الأئمة (عليهم السلام) (السبحاني، ٢٠٠٢ :٤٤).

لقد سعى ابن الجنيد من خلال مؤلفاته الفقهية، التي فُقد معظمها للأسف، إلى إحداث نقلة نوعية في علم الفقه الإمامي، سواء على مستوى الشكل أو المضمون. وتتلخص أبرز ملامح مشروعه الفقهي فيما يلي:

**١. الانفتاح على الفقه التفريعي:**

كان ابن الجنيد من أوائل فقهاء مدرسة بغداد الذين خرجوا عن منهج الفقه النصي المنصوص، متجاوزًا مرحلة الاقتصار على المسائل التي وردت بها نصوص صريحة، إلى بناء فقه تفريعي قائم على الاجتهاد وفرض المسائل المتعددة، معتمدًا في ذلك على أدوات استنباطية موسعة(مغنية، ١٩٩٢ :١ /٢٥–٢٦)،ويُعدّ في هذا السياق، إلى جانب العماني، مؤسسًا للاتجاه التفريعي في الفقه الإمامي؛ حيث أراد لعلم الفقه أن يتحرر من ضيق النصوص المحدودة إلى أفق المسائل الافتراضية، مما أتاح إنتاجًا فقهيًا واسعًا يتناسب مع تعقيد الواقع وتغيراته.

**٢. التوسعة في أدلة الاستنباط:**

يُستفاد من تتبع آراء ابن الجنيد الإسكافي وما نقله أصحاب التراجم، أنه كان من الفقهاء الذين جنحوا إلى توسيع أدوات الاستنباط الفقهي، حيث لم يقتصر في معالجته للمسائل على النصوص الروائية، بل ظهرت في منهجه إشارات إلى توظيف الدليل العقلي والإجماع وبعض الأصول العملية، وهو ما يُفهم من خلال طبيعة مصنفاته وموقعه ضمن التحول المبكر في الفقه الإمامي نحو الاتجاه الاستدلالي (النجاشي، رجال النجاشي؛ الطوسي، الفهرست؛ والدراسات الحديثة في تاريخ الفقه الإمامي).

وقد شكل موقفه من حجية خبر الواحد إحدى الدعائم الكبرى لهذا التحول المنهجي؛ إذ خالف في ذلك رأي بعض معاصريه ممن لم يروا حجية له إلا عند التواتر أو القرائن، وهو ما انعكس بوضوح في أسلوبه الاستدلالي(العاملي، ١٤١٩:١/٧٧).

**٣. إدخال عنصر الاستدلال والتحليل:**

تميّز فقه ابن الجنيد بطابع استدلالي واضح؛ فلم يكن يكتفي بنقل الروايات أو إصدار الفتوى المجردة، بل عمد إلى تحليل الأدلة وتقديمها ضمن بناء منهجي عقلاني. وقد واصل بذلك النهج الذي ابتدأه الفقيه العماني في كتابه المفقود المستمسك بحبل آل الرسول (صلى الله عليه وآله)، الذي ورد ذكره في كتب التراجم القديمة(النجاشي، ٢:١٤٠٧ /٣٠٤، رقم ١٠٤٨).

**٤. تجاوز حرفية النص:**

أحد أبرز سمات مدرسة ابن الجنيد الفقهية هو التحرر من التقيّد الحرفي بالنصوص، سواء من حيث اللفظ أو السند. فبدلًا من الاقتصار على ما ورد في النصوص المأثورة، شرع في تحرير المسائل الفقهية إنشائيًا، اعتمادًا على قواعد عامة كالعموم والإطلاق، والأصول الشرعية والعقلية، بل وحتى الإجماع، مما يدل على ولادة فقه استنباطي ناضج قادر على معالجة المسائل المستحدثة(السبحاني، ١:٢٠٠٢ /٣٤–٣٥) .

**٥. التأسيس للفقه المقارن (علم الخلاف):**

ومن اللافت أن ابن الجنيد كان من أوائل فقهاء الشيعة – بل ربما أولهم على الإطلاق – الذين اشتغلوا بتدوين ما يُعرف اليوم بـ "علم الخلاف" أو "الفقه المقارن"، حيث ناقش فيه آراء فقهاء المذاهب الأخرى، وردّ عليها بالأدلة النقلية والعقلية. وقد أشارت المصادر إلى تأليفه في هذا المجال، مثل كتابه كشف التمويه والالتباس في إبطال القياس، الذي ذكره النجاشي ضمن مصنفاته(السبحاني، ١:٢٠٠٢ /٣٤–٣٥) .

وبهذا، يكون ابن الجنيد قد لعب دورًا تأسيسيًا مهمًا في تطوير الفقه الإمامي، لا من خلال إضافاته التفريعية فحسب، بل من خلال منهجيته الجديدة التي مهدت لمرحلة الاجتهاد الموسّع، ومهّدت الطريق لتطور علم أصول الفقه لاحقًا عند الإمامية.

**المبحث الثاني**

**معالم المنحى الأصولي في فكر محمد بن أحمد بن الجنيد الإسكافي**

**المطلب الاول**

**أثر ابن الجنيد في علم أصول الفقه**

**اولا: مؤلفات ابن الجنيد في علم أصول الفقه**

رغم ضياع معظم مؤلفات ابن الجنيد الإسكافي (ت. نحو ٣٨١هـ)، إلا أنّ المصادر الرجالية والفقهية تشير إلى غزارة إنتاجه العلمي وتنوّعه، بما في ذلك تصنيفه في أصول الفقه، وهو ما يدل على سعة باعه في الاستنباط النظري والتأصيل الفقهي. وقد أورد الباحث صفاء الدين الخزرجي نماذج من مؤلفات ابن الجنيد الأصولية، ومنها:

١. الأفهام لأصول الأحكام: وصفه بعض الباحثين بأنه يجري في فنه مجرى رسائل محمد بن جرير الطبري الأصولية (السعيدي،٢٠٢١:٣٣) .

٢. الفسخ على من أجاز النسخ لما تمّ نفعه وجمُل شرعه.

٣. إظهار ما ستره أهل العناد من الرواية عن أئمّة العترة في أمر الاجتهاد.

٤. كشف التمويه والإلباس على أغمار الشيعة في أمر القياس.

٥. المسائل المصرية: وهي رسالة كتبها إلى أهل مصر، رتّب فيها الروايات في أبواب موضوعية، مما أشار إليه الشيخ المفيد في المسائل السروية، مع ملاحظته أنّ ابن الجنيد نسب اختلاف مضامين الروايات إلى اجتهادات الأئمة بالرأي(المفيد،١٩٩٣:٧ /٧٥).

كما ورد في ترجمة الشيخ المفيد أن له كتابًا بعنوان: "النقض على ابن الجنيد في اجتهاد الرأي"، مما يدل على أن آراء ابن الجنيد في هذا المجال كانت مثار جدل ونقد في عصره. كما أشار النجاشي إلى وجود رسالة تُعرف بـ"الجنيديّة إلى أهل مصر" ضمن مؤلفات ابن الجنيد(النجاشي، ١٤٠٧ :١ /٤٠٠ و٤٠٢).

**ثانيا: ابن الجنيد وموقفه من القياس**

يُعدّ موضوع القياس من القضايا الحساسة التي أثارت خلافًا كبيرًا بين فقهاء الإمامية وغيرهم، لما له من تبعات أصولية تؤثر في منهج الاجتهاد نفسه. ويُعرّف القياس بأنه: "حمل فرع مجهول الحكم على أصل معلوم الحكم في علّة جامعة بينهما"(الحكيم ، ١٩٧٩: ٦٢)، وقد كان أول من نظّر له بشكل مفصل هو أبو حنيفة، وتبعه الشافعي بتقعيده وتنظيمه، وجعله ركنًا من أركان الاجتهاد السني(المهاجر، ٢٠١٧ :٢٤٩) .أما في الفقه الإمامي، فإنّ الموقف التاريخي العام يميل إلى رفض القياس غير المنصوص علّته، وعدّ العمل به خروجًا عن منهج أهل البيت (عليهم السلام) ومخالفًا لإجماع الإمامية (المهاجر،٢٠١٧:٢٥٠) .

وقد أدّى هذا الرفض إلى توتر العلاقة بين مفكّري المدرسة الإمامية وبين أي فقيه يُتّهم بالعمل أو القول بالقياس، كما حصل مع ابن الجنيد الإسكافي.

فقد نقل الشيخ الطوسي أن ابن الجنيد كان "يرى القياس"، وهو السبب – بحسب الطوسي – في ترك كتبه وعدم الاعتماد عليها (الطوسي، ١٤١٧ :٨٧).

كما أورد النجاشي في نهاية ترجمته له: "وسمعت شيوخنا الثقات يقولون إنه كان يقول بالقياس"(النجاشي، ١٤٠٧، : ١ : ٣٨٨) .

إلا أنّ هذا الحكم، وكما أشار عدد من الباحثين، جاء مجرّدًا عن الاستدلال بنصوص صريحة من مؤلفاته، رغم كثرتها وانتشارها آنذاك.

وهذا ما يدعو إلى قراءة تأويلية ناقدة، تشير إلى أن مصطلح "القياس" في هذا السياق لا يُفهم دائمًا بمعناه الاصطلاحي المعروف، بل كان يُطلق أحيانًا على بعض وجوه الاجتهاد والرأي المخالف للمشهور، كما يتّضح من مثال الفضل بن شاذان، الذي وصفه الشيخ الصدوق في من لا يحضره الفقيه بأنه "زلّت به قدمه"، لمخالفته فتوى معينة، وقال: "وهذا سبيل من يقيس"(الصدوق،١٩٨٦: ٤/ ١٤١) ، رغم أن الفضل بن شاذان لم يكن ممن يُعرف بالعمل بالقياس إطلاقًا.

وكذلك ما حصل مع يونس بن عبد الرحمن، من أصحاب الإمامين الكاظم والرضا (ع)، الذي اشتكى من شدّة أهل قم عليه بسبب اجتهاده في بعض المسائل، حتى قال الإمام الكاظم (ع): "يا يونس، ارفق بهم، فإن كلامك يدق عليهم"، وقال الرضا (ع): "دارِهم، فإن عقولهم لا تبلُغ"( الطوسي ،٢٠١٩: ٤٨٨، رقم٩٢٨) .

بل كتب الإمام الجواد (ع) إلى بعض القميين يدافع عن يونس قائلًا: "رحمه الله، وإن كان يخالفك أهل بلدك"( الطوسي ،٢٠١٩: ٤٨٨، رقم٩٢٨).

كل ذلك يشير إلى أن النزاع مع ابن الجنيد حول القياس لم يكن حول القياس بالمعنى الفقهي السنّي المعروف، بل حول حرية الاجتهاد في ضوء النصوص، وهو خلاف قديم بدأ منذ عهد يونس بن عبد الرحمن، وتكرّر بصور جديدة مع ابن الجنيد.

ولعلّ إدراك ابن الجنيد لطبيعة هذا الإشكال هو ما دعاه إلى تصنيف كتابين في هذا المجال هما:

١-"كشف التمويه والإلباس على أغمار الشيعة في أمر القياس".

٢-"إظهار ما ستره أهل العناد من الرواية عن أئمة العترة في أمر الاجتهاد" (النجاشي، ١٤٠٧، ٣٨٧:١) وهما – وإن لم يصلا إلينا – إلا أن عنوانيهما يشيران بوضوح إلى هدفهما: تمييز القياس المذموم عن الاجتهاد المحمود، وكشف الخلط الحاصل في الأذهان بين المفهومين، مما يؤكد أن موقف ابن الجنيد لا يمكن الحكم عليه من خلال اتهامات موجزة في كتب الرجال، بل ينبغي الرجوع إلى فكره المنهجي وتجربته الفقهية المتقدمة.

**المطلب الثاني**

**موقف علماء الإمامية من توجه ابن الجنيد في مسألة القياس**

رغم أن عدداً من العلماء نسب إلى ابن الجنيد القول بالقياس والعمل به، إلا أنّ محاولات متعدّدة ظهرت للدفاع عنه وتبرئة ساحته من هذا الاتهام، أبرزها أربع محاولات رئيسية:

المحاولة الأولى:

تقدّم بها جماعة من الأعلام، من أبرزهم: السيد بحر العلوم الطباطبائي، والعلامة المامقاني، والشيخ أبو علي الحائري، والسيد الخوئي، وغيرهم (بحر العلوم، ١٣٦٣: ٢١٣:٣).

وقد تناول السيد بحر العلوم هذا الموضوع بإسهاب، قائلاً: "الوجه في الجمع بين ذلك (أي القول بقياسه) وبين ما نراه من اتّفاق الأصحاب على جلالته وموالاته وعدم قطع العصمة بينهم وبينه، حمله على الشبهة المحتملة في ذلك الوقت لعدم بلوغ الأمر فيه إلى حدّ الضرورة. فإن المسائل قد تختلف وضوحاً وخفاءً باختلاف الأزمنة، فكم من أمر جليّ قد يخفى في عصر، وكم من خفيّ يكتسب الوضوح لاحقاً. ولعلّ مسألة القياس من هذا القبيل... فخطؤه . إن ثبت . في أمر القياس، كان من نوع الخطأ في مسائل الفروع، الذي يُعذر فيه الفقيه ولا يخرجه عن المذهب" (بحر العلوم، ١٣٦٣: ٢١٣:٣) .

خلاصة هذه المحاولة: أن مسألة القياس، في ذلك الوقت، لم تكن من القضايا التي بلغ فيها الإجماع درجة الضرورة العقدية، مما يفتح باب الاجتهاد والخطأ المعذور.

المحاولة الثانية:

اقترحها السيد علي الحسيني السيستاني في كتابه الرافد إلى علم الأصول، على نحو الاحتمال. وملخصها أن ما نُسب إلى ابن الجنيد من "العمل بالقياس" ربما كان مقصودة "الموافقة الروحية للكتاب والسنة"، لا القياس بمعناه الاصطلاحي الفقهي المعروف.

قال السيد السيستاني:"لعل المراد بالقياس ما نعبّر عنه بالموافقة الروحية، أي توافق مضمون الحديث مع الأصول الإسلامية العامة. وهذا ما يسمى حديثاً بـ«النقد الداخلي للحديث»... وبهذا المعنى وردت عبارات مثل: «فقسْه على كتاب

الله». فربما كان ابن الجنيد من المدرسة التي ترفض الأخبار غير المتفقة روحياً مع الكتاب والسنة، مما فسّره البعض خطأً بأنه قول بالقياس"(القطيفي ، ١٤١٤:١١) .

جوهر هذه المحاولة: أن القياس الذي نُسب إلى ابن الجنيد قد لا يكون إلا اصطلاحاً مختلفاً عن المعنى المتداول لاحقاً.

المحاولة الثالثة:

تركّز على منهجه الاستدلالي الجدلي، وتقترح أن اتهامه بالقياس جاء نتيجة استدلاله في كتابه تهذيب الشيعة إلى أحكام الشريعة بطرق مخالفي الإمامية، إلى جانب طرق أهل المذهب، من باب المحاججة.

وقد أشار الشيخ الطوسي في عدة الأصول إلى أن بعض من يُنسب إليه القياس ربما استعمله في معرض الجدل لا الإفتاء، فقال:"إذا شذّ واحد منهم عمل به في بعض المسائل على وجه المحاجّة لخصمه، وإن لم يعلم اعتقاده، ردّوا عليه وتبرّأوا منه"(الطوسي، ١٤١٧ :١/٣٣٩).

وتعزز هذه الفرضية حقيقة أن من بين كتبه كتاباً بعنوان: كشف التمويه والالتباس على أغمار الشيعة في أمر القياس، وهو صريح في الإنكار.

وقد تبنّى هذا التفسير كل من الشيخ أبي علي الحائري والسيد الخوانساري، واحتمله السيد بحر العلوم، لكنه عدل عنه في نهاية المطاف(المامقاني، ١٤٢١ :٢ :٦٨).

خلاصة المحاولة: أن القياس الوارد في كتبه لا يُعدّ تبنّياً، بل أسلوباً جدلياً لمحاججة المخالفين.

المحاولة الرابعة:

وهي مبنية على احتمال أن ابن الجنيد كان يعتمد في فتواه على ما يُعرف في علم الأصول بـ"إلغاء الخصوصية" أو "وحدة المناط"، وهو نوع مقبول من القياس في دائرة منصوص العلة وقياس الأولوية (الخزرجي:٢٠٦) .

وهذا اللون من الاستدلال لا يُعدّ قياساً مرفوضاً عند الإمامية، بل يدخل ضمن دائرة الاجتهاد المقبول.

دعم هذه المحاولة: أن تتبّع فقه ابن الجنيد يكشف أن الموارد التي يمكن أن يُستشمّ منها العمل بالقياس قليلة جداً، ومعدودة على الأصابع، قياساً بمنهج من اعتمد القياس فعلاً. مما يدلّ على اختلاف تصوّره للقياس عن معناه المصطلح لاحقاً.
الخلاصة: تعددت محاولات الدفاع عن ابن الجنيد في مسألة القياس، وكان هدفها جميعاً رفع اللبس عن شخصيته ومنهجه في الفقه، ومن أبرز نتائجها:
إن القول بالقياس في فقهه لم يكن بالمعنى الاصطلاحي الفقهي المنهجي الذي أُدين به فقهاء مدرسة الرأي.
قد يكون وقع ضحية خلط اصطلاحي أو منهجي، بين القياس بمعناه السلبي، والاجتهاد المعتبر أصولياً.
أن كتبه . لا سيما ما ورد عنوانه صريحاً في الرد على القياس . تشير إلى إنكاره له ومنافحته عنه.
وبذلك، فإن الإنصاف التاريخي يقتضي التعامل مع النسبة الموجهة إليه بتحفظ شديد، وعدم الجزم بها دون مراجعة أعمق للسياق الزمني، والمفاهيم المستعملة، ومقاصد مؤلفاته.

**النتائج**

١. اختلاف تموضع الخطاب الاجتهادي داخل الوسط العلمي

يُلاحظ من خلال تتبّع مواقف الوسط العلمي من الطرح الاجتهادي عند ابن الجنيد الإسكافي أن مستوى التفاعل لم يكن ثابتاً، بل اتّسم بدرجة من التباين في القبول والاعتراض، وهو ما يمكن ربطه بطبيعة عرض آرائه الفقهية ومدى توافقها أو تباعدها مع الأطر الذهنية السائدة في تلك المرحلة.

٢. ملامح البناء العلمي في نتاج ابن الجنيد

يكشف تتبّع المصنّفات المنسوبة إلى ابن الجنيد عن حضور واضح لصياغة فقهية قائمة على التقرير المباشر للمسائل، مع إبراز الأسس التي اعتمدها في الاستدلال، الأمر الذي أتاح لآرائه أن تكون أكثر قابلية للفحص والنقد داخل البيئة العلمية المعاصرة له.

٣. إشكالية القياس في سياق التلقي العلمي

تعكس المناقشات التي أُثيرت حول نسبة العمل بالقياس إلى ابن الجنيد حساسية هذا المفهوم في الإطار الإمامي المبكّر؛ إذ يبدو أن مجرّد اقتراب الخطاب الفقهي من هذا النمط الاستدلالي كان كافياً لإثارة الاعتراض، بغضّ النظر عن محاولات التوضيح أو النفي التي صدرت عنه.

٤. تأثير الجدل العلمي على بقاء النتاج الفقهي

يُلاحظ من خلال دراسة حركة تداول الكتب الفقهية أن حدّة النقاشات المرتبطة بابن الجنيد انعكست على حضور مؤلفاته في المراحل اللاحقة، حيث لم تحظَ بالانتشار المستمر نفسه، رغم ما تشير إليه بعض الشواهد من تداولها في فترة زمنية سابقة.

٥. معالجة التراث الرجالي لشخصيته العلمية

تدلّ نصوص التراجم لدى المتأخرين، خصوصاً ضمن إطار مدرسة الحلة، على تثمين شخصية ابن الجنيد من حيث العلم والتصنيف، مع تركيز ملحوظ على نتاجه الكتابي، دون أن يقترن ذلك بتأكيد واضح على امتداد تأثيره في البنية الفقهية اللاحقة.

٦. حدود الامتداد التاريخي للتجربة الاجتهادية

عند وضع تجربة ابن الجنيد ضمن سياق تطوّر الفقه الإمامي، يمكن ملاحظتها بوصفها محاولة مبكرة لتوسيع أفق الاستدلال، إلا أن مسارها لم يتطوّر إلى اتجاه مستمر داخل المدرسة، وهو ما يُفهم في ضوء المعطيات الفكرية والاجتماعية التي حكمت تلك المرحلة.

**التوصيات:**

١. إعادة قراءة تراث ابن الجنيد في ضوء تطورات الفكر الأصولي المعاصر، لاستكشاف جذور المنهج الاجتهادي في المدرسة الإمامية وتحرير المفاهيم المغلوطة حوله.

٢. ضرورة جمع وإحياء ما يمكن استخراجه من آثاره المتناثرة في كتب الفقهاء المتأخرين، لا سيما ما حفظه العلامة الحلي في مختلف الشيعة، لتكوين صورة أوضح عن منهجه الفقهي.

٣. الحذر في إصدار الأحكام التاريخية على الشخصيات الفقهية المؤسسة دون مراعاة للسياقات الثقافية والعلمية التي أحاطت بها، فالاتهامات التي طالت ابن الجنيد قد تكون ناتجة عن سوء فهم لا عن انحراف منهجي.

٤. الدعوة إلى مراجعة دور البيئة العلمية في نجاح أو فشل المشاريع الاجتهادية، وتحديد أثر التلقي الاجتماعي في دعم أو محاربة أي فقيه مجدد.

٥. تعزيز ثقافة النقد العلمي المنصف داخل المذهب، بما يتيح للأفكار الاجتهادية أن تُناقش بعيداً عن التسرّع في الإقصاء أو التخوين، مما يُسهم في تطور المدرسة الفقهية.

**مصادر البحث**


١- ابن إدريس الحلي ،محمد ،(١٤١٠ ه) ، السرائر ، مؤسسة النشر الإسلامي لجماعة المدرسين – بقم المشرفة ، ط٢.

٢- بحر العلوم ، محمد مهدي ، (١٣٦٣ش)، الفوائد الرجالية ، مكتبة الصادق ،طهران، ط١.

٣- الحكيم ، محمد تقي(١٩٧٩)، الأصول العامة للفقه المقارن، مؤسسة آل البيت ، ط٢، قم.

٤- الحلي ، الحسن بن يوسف ، (١٤١٧ه) خلاصة الأقوال ، تحقيق: جواد القيومي ، المطبعة: مؤسسة النشر الاسلامي، ط١ ، قم .

٥- الخزرجي، صفاء، مجلة فقه أهل البيت عليهم السلام، العدد العاشر، السنة الثالثة، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م.

٦- السبحاني، جعفر،(٢٠٠٢) دور الشيعة في بناء الحضارة الإسلامية. قم: مؤسسة الصادق (ع)، ط١.

٧- السعيدي، علاء، (٢٠٢١) ، الشيخ ابن الجنيد الإسكافي وريادة الحركة الفقهية في القرن الرابع الهجري. مركز ابن إدريس الحلي للدراسات الفقهية .

٨- الشهيد الأول ، محمد بن جمال الدين(١٤١٩ه) ، ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة ، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم ، ط١ .

٩- الشهيد الثاني ، زين الدين بن علي العاملي (١٤١٦ه.) ، مسالك الأفهام ، تحقيق ونشر مؤسسة المعارف الاسلامية ، ط١ ، قم .

١٠- الصدوق ، محمد بن علي ، (١٩٨٦م) ، من لا يحضره الفقيه، مؤسسة الاعلمي، لبنان.

١١- الطوسي ،(٢٠١٩م)، اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي ، مطبعة الصادق ، ط١ ، طهران .

١٢- الطوسي، محمد بن الحسن ،(١٤١٧ه) العدة في أصول الفقه ، تحقيق: محمد رضا الأنصاري ، المطبعة: ستاره ، ط١ ، قم .

١٣- الطوسي، محمد بن الحسن ،(١٤١٧ه) الفهرست ، المحقق : جواد القيومي طبع ، نشر مؤسسة النشر الاسلامي ، ط١، قم .

١٤- العاملي، محمد حسن ،(١٤١٩ه) مفتاح الكرامة ، تحقيق: محمد باقر الخالصي ، الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ، قم، ط١.

١٥- القطيفي ، منير عدنان ،(١٤١٤ه) الرافد في علم الأصول، تقريبا لابحاث السيد السيستاني ، مطبعة مهر قم ايران

١٦- المامقاني، (١٤٢١ه ) *تنقيح المقال في علم الرجال*، موسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث ، قم ، ط١.

١٧- رزوقي، جواد رضا :(٢٠١٨) المدرسة الاصولية والمدرسة الاخبارية ونهاية الصراع على يد الوحيد البهبهاني في نهاية القرن الثاني عشر الهجري ، مجلة كلية التربية،٣٢ (١) ص٢١٩-٢٦٠ https://doi.org/10.31185/eduj.Vol1.Iss32.565

١٨- المحقق الحلي ،(١٣٦٤ش) المعتبر في الشرح المختصر ، المطبعة: مدرسة الإمام أمير المؤمنين (ع) الناشر: مؤسسة سيد الشهداء .

١٩- مغنية، محمد جواد، (١٩٩٢م) فقه الإمام الصادق (ع)، بيروت: دار العلم للملايين.

٢٠- المفيد ،(١٩٩٣)، المسائل السروية ، تحقيق: صائب عبد الحميد ، ط٢ ، قم ايران .

٢١- المهاجر، جعفر ، (٢٠١٧) نشأة الفقه الإمامي، الناشر: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي في بيروت ، ط١.

٢٢- النجاشي، أحمد بن علي، (١٤٠٧ه) رجال النجاشي. تحقيق: موسى الشبيري الزنجاني، قم: مؤسسة النشر الإسلامي.